تخريج الحديث النبوي عند المحدِّثين: مفاهيم ومناهج

د. مريم بنت أحمد زنان الزهراني

أستاذ الحديث وعلومه المساعد، جامعة أم القرى بمكة المكرمة (المملكة العربية السعودية)

d-maz96@hotmail.com

ملخَّص البحث

يهدف البحث في مجمله إلى التعريف بعلم تخريج الأحاديث النبوية؛ وذلك لبيان أهميته، وعلاقته الوثيقة بمصادر السنة ودواوينها، فمن خلاله يمكننا تحديد أماكن وجود الأحاديث من المصادر الأصلية للسنة، وعزوها إلى من أخرجها، وبيان درجة هذه الأحاديث وتمييز الصحيح منها من الضعيف. حيث قامت الباحثة باستقراء نصوص العلماء الموجودة في كتبهم التي تناولت موضوع التخريج، ومن ثم تحليلها وصولًا إلى تحديد مفهوم علميّ للتخريج، ومناهج العلماء في تخريج الأحاديث وذلك من خلال: التعريف بعلم التخريج في اللغة وفي اصطلاح المتقدمين والمعاصرين، وتاريخه، وبيان فوائده، وأهم المؤلفات فيه، مع بيان مناهج المحدثين في التخريج والعزو. مع الحكم على الحديث؛ وذلك بعرض الإسناد المراد تخريجه، ودراسة رواته، والتحقق من اتصال السند وعدم الانقطاع فيه، والتحقق أيضًا من سلامة الحديث من الشذوذ، والعلة القادحة.

الكلمات الافتتاحية: التخريج. الحديث. المحدثون. المفاهيم. المناهج.

المقدمة:

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادِ له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا عبده ورسوله، صلى الله عليه وسلم، وعلى آله وصحابته، ومن تبع هداهم إلى يوم الدين.

أما بعد: فإن أعظم ما يشغل الإنسان به نفسه هو: التفقه في العلوم الشرعية المبنية على نصوص الكتاب والسنة، ومن أجلّ هذه العلوم ما له تعلق بسنة المصطفى صلى الله عليه وسلم؛ فهي المصدر الثاني من مصادر التشريع بعد القرآن الكريم، وعليها الاعتماد في كثير من الأحكام الشرعية التي أشار إليها القرآن الكريم إشارةً مجملة، لذا فإن من الضروري التحري والدقة في التعامل مع نصوصها تحملاً وأداءً.

ونظرًا لهذه المكانة السامية للسنة فلقد حظيت منذ فجر الإسلام بعناية الصحابة رضوان الله عليهم واهتمامهم البالغ بها، فتلقوها وحفظوها وعملوا بها، وحرصوا على أن يؤدوها كما سمعوها من النبي صلى الله عليه

وسلم امتثالًا لقوله صلى الله عليه وسلم: « نَضَّر الله امرأً سمع منا حديثًا فحفظه، حتى يبلغ غيره، فرب حامل فقهٍ إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقهٍ ليس بفقيه[1]».

وعلى نهج الصحابة الكرام سار من بعدهم من رجال هذه الأمة قديمًا وحديثًا في حفظ سنة النبي صلى الله عليه وسلم، فدونوها في المصنفات وأخرجوها في الكتب والدواوين؛ واعتنوا بعلومها كالجرح والتعديل، والعلل، ومناهج المحدثين، وغير ذلك من العلوم.

ومن أهم هذه العلوم المتعلقة بالسنة النبوية: "علم التخريج"، والذي يعنى ببيان المصادر الأصلية للحديث، وأماكن ورود الحديث فيها، وحكم الأئمة السابقين على هذه الأحاديث.

وعلم التخريج كغيره من العلوم والفنون نشأ وظهر لوجود الحاجة الماسة إليه، فبعد أن جمعت السنة ودونت في الكتب، وقلّ الاعتماد على الحفظ في الصدور، كان لا بد من إظهار الأحاديث وإبرازها للناس من خلال ذكر مصادرها وأماكن وجودها في تلك المصادر؛ لتسهل على طالب العلم وغيره الوصول للسنة بأيسر الطرق.

وقد اشتغل بهذا العلم علماء الحديث قديمًا، وبذلوا جهدهم في وضع أسسه وقواعده، وطبقوا تلك القواعد في مصنفاتهم تطبيقًا عمليًا، وجاء من بعدهم من قام بجمع هذه القواعد، وضموها تحت مظلة علوم المصطلح، لتكون أحد فروع علوم الحديث الشريف.

ولم تقف جهود العلماء عند هذا الحد، فقد تسابق المسلمون في كل عصر لخدمة سنة المصطفى صلى الله عليه وسلم، والذب عنها، وتسهيل وصولها للناس في كل مكان.

ولعلّ هذا المؤتمر المبارك من أهم الشواهد على عناية المسلمين بالسنة وما يتعلق بها من علوم، ومن واجبنا كمسلمين– ومتخصصين في علوم السنة – أن نشارك بما فتح الله تعالى علينا من العلم في نشر السنة، وإبراز جهود العلماء في خدمتها.

وقد اخترت الكتابة في المحور المتعلق بمناهج علماء الحديث في تأليف الكتب في التخريج، راجيةً من الله تعالى العون والسداد والتوفيق.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع فيما يلي:

١) يعتبر علم التخريج من أهم فروع علوم الحديث؛ وذلك لأنه أساسٌ لمعرفة السنة النبوية التي عليها مدار فهم القرآن الكريم وتفسيره، ومعرفة الأحكام الشرعية.

٢) الذب عن سنة النبي صلى الله عليه وسلم وتنزيهها عن كل دخيلٍ ومغلوط، فمن خلال التخريج نقف على صحيح السنة من سقيمها، ومحفوظها من شواذها ومنكراتها.

[1] أخرجه الترمذي في الجامع، كتاب العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع، ج٤، ص٣٩٣ (برقم:٢٦٥٦)، وقال: حديثٌ حسن.

eISBN 978-967-2122-81-4

٣) إبراز جهود علماء المسلمين في خدمة السنة النبوية ورعايتها، بدءًا من القرون المفضلة، ووصولاً إلى عصرنا هذا.

خطة البحث:

يتكون البحث من مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وفهرس للمصادر.

المقدمة: وفيها نبذة عن أهمية الموضوع، وخطة البحث، ومنهجه.

المبحث الأول: مفهوم علم التخريج، ومراحله، وفوائده، وأشهر المصنفات في علم التخريج، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم علم التخريج.

المطلب الثاني: المراحل التاريخية لعلم التخريج.

المطلب الثالث: فوائد علم التخريج.

المطلب الرابع: أشهر المصنفات في علم التخريج.

المبحث الثاني: مناهج المحدثين في التخريج، والعزو، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مناهج المحدثين في تخريج الحديث.

المطلب الثاني: مناهج المحدثين في عزو الحديث.

المبحث الثالث: دراسة إسناد الحديث ومتنه، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: عرض الإسناد المراد تخريجه، ودراسة رواته.

المطلب الثاني: التحقق من اتصال السند وعدم الانقطاع فيه.

المطلب الثالث: التحقق من سلامة الإسناد والمتن من الشذوذ، والعلة القادحة.

الخاتمة: وفيها أبرز النتائج والتوصيات.

منهج الباحثة:

لقد سلكت في استخراج المادة العلمية للبحث جمع قواعده النظرية من مباحث علوم الحديث ومقدمات كتب التخريج، وربط ذلك بالواقع العملي في مصنفات الحديث، وخصوصاً كتب التخريج العملي، مع مقارنة ذلك بما كتبه المؤلفون في قواعد التخريج.

هذا وأسأل الله تعالى الإخلاص في القول والعمل، وأن يعلمنا ما ينفعنا، وأن ينفعنا بما علمنا، إنه ولي ذلك والقادر عليه، والحمد لله رب العالمين.

المبحث الأول: مفهوم "علم التخريج" ومراحله وفوائده وأشهر المصنفات فيه:

المطلب الأول: مفهوم "علم التخريج":

eISBN 978-967-2122-81-4

أولاً: المفهوم اللغوي للتخريج:

أصل كلمة "التخريج" تعود إلى كلمة "خرج" وهي نقيض دخل، وهي تعني البروز والظهور، يقول الله تعالى: ﴿ وَاللّهُ أَخْرَجَكُم مِّن بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لاَ تَعْلَمُونَ شَيْئاً ﴾[النحل: ٧٨]. وقال سبحانه: ﴿ وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُواْ لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ ﴾ [الأنفال:٣٠]. وأخرج الترمذي (ت٢٧٩هـ) عن عبدالله بن عدي بن الحمراء الزهري، قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم واقفاً على الحزورة[٢]. فقال: "والله إنك لخير أرض الله، وأحب أرض الله إلى الله، ولولا أني أُخرجت منكِ ما خرجت[٣]".

وقال مجد الدين يعقوب الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ): "أرضُ مُخَرَّجةٌ كمنقشة نبتها في مكان دون مكان، وعامٌ فيه تخريج: خصبٌ وجدبٌ، وتخريج الراعية المرعى أن تأكل بعضاً وتترك بعضاً، والاستخراج والاختراج: الاستنباط. وخرّجه في الأدب، فتخرّج، – أي درَّبه– وهو خرّيج كعنين بمعنى: مفعول، وخرّج اللوح تخريجاً: كتب بعضاً وترك بعضًا[٤]".

وقد استوفى الكلام على هذه المعاني للتخريج والإخراج ابن منظور (ت٧١١هـ) في "لسان العرب"، فلينظر[٥].

قلت: هذه المعاني اللغوية للتخريج ترتبط بمعنى التخريج الذي درج وشاع استعماله قديماً وحديثاً، فالتخريج هو في الحقيقة إبرازٌ للنصوص وإخراجٌ لها من الصدور إلى المدونات، وكذلك هو تدريبٌ على كيفية استنباط واستخراج الأحاديث النبوية من بطون الكتب والمصادر الأصلية على اختلاف مناهجها، وعزو تلك النصوص إلى من أخرجها من أصحاب تلك الكتب، ولا يخفى ما في ذلك من فوائد عظيمة في الوصول إلى الحكم على تلك النصوص.

ثانيًا: المفهوم الاصطلاحي للتخريج.

أ. مفهوم التخريج عند المتقدمين:

يطلق التخريج عند المتقدمين على عدة معاني:

١. جمع الأحاديث من صدور الرواة في مختلف البلدان، وتصنيفها في الكتب، وإبرازها وإظهارها للناس:

وهذا ما قام به المحدثون في القرون الأولى، ولذا اصطلحوا على التعبير عما أسنده أولئك المصنفون في كتبهم من أحاديث بقولهم: "أخرجه البخاري"، و"أخرجه الشيخان"، وهكذا.

---

[٢] بفتح المهملة ثم سكون وفتح الواو وهاء وراء. قال: الدارقطني: كذا صوابه، والمحدثون يفتحون الزاي ويشددون الواو، وهو تصحيف، وكانت الحزورة سوق مكة، وقد دخلت في المسجد لما زيد فيه. انظر: الحموي، أبو عبدالله شهاب الدين ياقوت بن عبدالله الحموي، معجم البلدان، (بيروت، دار صادر، ١٣٩٧هـ/١٩٩٣م)، ج٢، ص٢٥٥.

[٣] أخرجه الترمذي في الجامع، كتاب المناقب، باب في فضل مكة، ج٦، ص٢٠٦، برقم(٣٩٢٥)، وقال: حديث حسن غريب صحيح.

[٤] الزاوي، الطاهر أحمد، ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة، (بيروت، دار الفكر، ط٣) ج٢، ص٣٢-٣٣.

[٥] ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي، لسان العرب، (بيروت، دار صادر)، ج٢، ص٢٤٩.

eISBN 978-967-2122-81-4

وصنيع القدماء في هذه المرحلة يشتمل على أمرين:

الأول: جمع الأحاديث من الصدور وتدوينها في الكتب وذكر رجالها. ومن ذلك قول السيوطي (ت٩١١هـ) في معْرِض تفضيله لصحيح البخاري على صحيح مسلم: "وبيان ذلك من وجوه: أحدها: أن الذين انفرد البخاري بالإخراج لهم دون مسلم أربعمائة وبضعة وثلاثون رجلاً، المتكلم فيهم بالضعف منهم ثمانون رجلاً، والذين انفرد مسلم بالإخراج لهم دون البخاري ستمائة وعشرون، المتكلم فيهم بالضعف منهم مائة وستون، ولا شك أن التخريج عمن لم يتكلم فيه أصلاً أولى من التخريج عمن تكلم فيه، إن لم يكن ذلك الكلام قادحاً[٦]".

الثاني: تخريج تلك الأحاديث وتصنيفها بطرق مختلفة ليسهل الوصول إليها؛ كإخراجها على الأبواب الفقهية، والمسانيد وغيرها.

قال ابن الصلاح (ت٦٤٢هـ): "وللعلماء بالحديث في تصنيفه طريقتان: إحداهما: التصنيف على الأبواب، وهو تخريجه على أحكام الفقه، وغيرها، وتنويعه أنواعًا وجمع ما ورد في كل حكم، وكل نوع في باب فباب. والثانية: تصنيفه على المسانيد، وجمع حديث كل صحابي وحده، وإن اختلفت أنواعه[٧]".

٢. البحث والتنقيب عن الأحاديث:

وفي هذا المعنى يقول السيوطي: "وإذا قصر المحدث عن تخريج الإملاء، لقصوره عن المعرفة بالحديث، وعلله، واختلاف وجوهه، أو اشتغل عن تخريج الإملاء، استعان ببعض الحفاظ في تخريج الأحاديث التي يريد إملاءها قبل يوم مجلسه، فقد فعله جماعة كأبي الحسين ابن بشران، وأبي القاسم السرَّاج، وخلائق[٨]".

وفعلُ قدامى المحدثين في مصنفاتهم كالجوامع والسنن والمسانيد وغيرها، يدل على هذا المعنى باعتبار أنهم قاموا بالتفتيش والتنقيب والكشف عن طرق الأحاديث وعللها من خلال تلك الكتب التي دونَّوها.

٣. إخراج الأحاديث من بطون الكتب وروايتها[٩]:

وهو ما يسميه المحدثون الاستخراج؛ كصنيع الإسماعيلي (ت٣٧١هـ) في مستخرجه على صحيح البخاري، وأبي عوانة الإسفراييني (ت٣١٦هـ) في مستخرجه على صحيح مسلم، وأبي نعيم الأصبهاني (ت٤٣٠هـ) في مستخرجه على الصحيحين جميعاً.

---

[٦] السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر المصري، تدريب الراوي، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفريابي، (الرياض، دار طيبة، ط٦، ١٤٢٣هـ) ج١، ص٩٦-٩٧.

[٧] الشهرزوري، أبو عمرو عثمان بن عبدالرحمن المعروف بابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث، تعليق: أبو عبدالرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م) ص٢٦٨.

[٨] تدريب الراوي، ج٢، ص٥٨١.

[٩] الطحان، الدكتور محمود بن أحمد، أصول التخريج ودراسة الأسانيد، (الرياض، مكتبة المعارف، ط٤، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م)، ص٩.

eISBN 978-967-2122-81-4

قال السخاوي (ت٩٠٢هـ): "والتخريج إخراج المحدِّث الأحاديث من بطون الأجزاء والمشيخات والكتب ونحوها. وسياقها من مرويات نفسه، أو بعض شيوخه، أو أقرانه، أو نحو ذلك. والكلام عليها، وعزوها لمن رواها من أصحاب الكتب والدواوين مع بيان البدل والموافقة[١٠]".

والمعنى الأخير متردد بين المعنيين، لأن فيه تفتيشًا وتنقيبًا عن الأحاديث في الكتب، ومن صدور الرجال، لجمع طرق الأحاديث المستخرج عليها، ثم إبرازها للناس، وإظهارها في كتب المستخرجات.

ب. مفهوم التخريج عند المعاصرين:

لا يختلف كثيرًا تعريف المعاصرين للتخريج عن تعريف القدماء، إلا أن يقال أن مفهوم التخريج عند المعاصرين اقتصر على معنى الدلالة على مكان ورود الحديث، وعزوه إلى من أخرجه.

وسأذكر فيما يلي بعض تعريفات المعاصرين للتخريج على سبيل المثال لا الاستقصاء؛ وذلك لكثرتها، ولأنها في الغالب تدور في معنى واحد:

عرّف الدكتور محمود الطحان التخريج بقوله: "هو الدلالة على موضع الحديث في مصادره الأصلية التي أخرجته بسنده، ثم بيان رتبته عند الحاجة[١١]".

وردّ هذا التعريف الدكتور بكر أبو زيد، فقال: "وهذا تعريف لطرق استخراج الحديث، ولا يمكن قبوله تعريفاً وحقيقةً (للتخريج)، وتأباه صناعة الحدود والتعريفات[١٢]".

قلت: هذا التعريف الذي ارتأه الدكتور الطحان يشير إلى فعل بعض العلماء في مصنفاتهم؛ فقد قال المناوي (ت ١٠٣١هـ) في فيض القدير، عند قول السيوطي: "وبالغت في تحرير التخريج" ... بمعنى اجتهدت في تهذيب عزو الأحاديث إلى مخرجيها من أئمة الحديث من الجوامع والسنن والمسانيد، فلا أعزو إلى شيءٍ منها إلا بعد التفتيش عن حاله وحال مخرجه، ولا أكتفي بعزوه إلى من ليس من أهله وإن جلّ كعظماء المفسرين[١٣]".

ويرى الدكتور بكر أبو زيد أن حقيقة التخريج تختلف باختلاف طريقته، ولكنه عاد وعرّفه بتعريفٍ مختار، فقال: "هو معرفة حال الراوي، والمروي، ومَخْرَجِهِ، وحكمه صحةً وضعفًا بمجموع طرقه، وألفاظه[١٤]".

وعرف البقاعي التخريج بأنه: "هو إظهار مواضع الأحاديث من مصادرها المسندة[١٥]".

---

[١٠] السخاوي، أبو الخير شمس الدين، محمد بن عبدالرحمن الشافعي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، تحقيق: الدكتور عبدالكريم الخضير، والدكتور محمد آل فهيد، (الرياض، مكتبة دار المنهاج، ط١، ١٤٢٦هـ)، ج٣، ص٣٣٠.

[١١] أصول التخريج ودراسة الأسانيد، ص١٠.

[١٢] الدكتور/ بكر بن عبدالله أبو زيد، التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل، (الرياض، دار العاصمة، ط١، ١٤١٣هـ)، ص٨٩.

[١٣] المناوي، العلامة محمد بن عبدالرؤوف، فيض القدير شرح الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير، ضبطه: أحمد عبدالسلام، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م)، ج١، ص٢٧.

[١٤] التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل، ص٤١.

[١٥] البقاعي، الدكتور/ علي بن نايف، تخريج الحديث الشريف، (بيروت، دار البشائر الإسلامية، ط٢، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م)، ص١٦.

eISBN 978-967-2122-81-4

وقال بعد أن ساق التعريف: " ولا يرد على تعريفي هذا أن بعض كتب التخريج فيه زيادات على مجرد إظهار مواضع الحديث، كالحكم عليه صحةً وضعفًا، لأنني لاحظت جوهر التعريف دون الزيادات، إذ أن هذه الزيادات لم يطرد وجودها في كتب التخريج كافة[١٦]".

المطلب الثاني: المراحل التاريخية لعلم التخريج:

مرّ علم التخريج كغيره من العلوم بمراحل مختلفة، فقواعده ونظرياته كانت مجملة في عبارات أهل العلم بالحديث يتناولونها مشافهةً، أو في ثنايا كتب السنة وشروحها.

فهذا الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) شيخُ أئمةِ علوم الحديث، يبوّب في كتابه "الكفاية" أبواباً يقول فيها:

١) باب في جواز استثبات الحافظ ما شك فيه من كتاب غيره أو حفظه[١٧].

٢) باب ذكر ما يجب ضبطه واحتذاء الأصل فيه وما لا يجب من ذلك.

وقال فيه: "الواجب على مذهب من منع من الرواية على المعنى أن يقيد الكتاب ويضبط، ويُتبع فيه ألفاظ الراوي وما في أصله، إلا اللحن المحيل للمعنى، وما كان بسبيله[١٨]".

ثم روى عن أبي زرعة الدمشقي أنه سمع عفان يقول: "سمعت حماد بن سلمة – رحمه الله – يقول لأصحاب الحديث: ويحكم غيّروا – يعني قيدوا واضبطوا –. ورأيت عفّان يحض أصحاب الحديث على الضبط والتغيير، ليصححوا ما أخذوا عنه من الحديث[١٩]".

وهذا القاضي عياض (ت٥٤٤هـ) يقول في كتاب الإلماع: "باب ضبط اختلاف الروايات والعمل في ذلك. هذا مما يضطر إلى إتقانه ومعرفته وتمييزه، وإلا تسودت الصحف واختلطت الروايات، ولم يحل صاحبها بطائل، وأولى ذلك أن يكون الأُم على رواية مختصة، ثم ما كانت من زيادة أخرى ألحقت[٢٠]" – إلى أن قال –: ومن الصواب أن لا يتساهل الناظر في ذلك ولا يهمله، فربما احتاج – إن أفلح – إلى تخريج حديث، أو تصنيف كتاب فلا يأتي به على رواية من يسنده إليه إن لم يهتب بذلك فيكون من جملة أصناف الكاذبين[٢١]".

ثم خصصوا له فصولاً وأبواباً مستقلة في كتب علوم الحديث، قال النووي (ت٦٧٦هـ) في "إرشاد طلاب الحقائق" ما نصه: "فصل: وليشتغل بالتخريج والتصنيف إذا استعد لذلك، وتأهل له، فإنه كما قال الخطيب: يثبت الحفظ ويزكي القلب ويشحذ الطبع، ويكشف الملتبس، ويجيد البيان، ويحصل جميل الذكر، ويخلده إلى آخر الدهر،

---

[١٦] المرجع السابق، ص١٦-١٧.

[١٧] الخطيب البغدادي، الإمام أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، تحقيق: إبراهيم الدمياطي، (ميت غمر، دار الهدى، ط١، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م)، ج٢، ص٣٧.

[١٨] المرجع السابق، ج٢، ص١١٥.

[١٩] المرجع السابق، ج٢، ص١١٥، برقم(٧٦٥).

[٢٠] القاضي عياض بن موسى اليحصبي، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، تحقيق: السيد أحمد صقر، (القاهرة، دار التراث، تونس، المكتبة العتيقة، ط١، ١٣٨٩هـ/١٩٧٠م)، ص١٨٩.

[٢١] المرجع السابق ص١٩٢.

eISBN 978-967-2122-81-4

وقل من يمهر في علم الحديث، ويقف على غوامضه، ويستبين الخفي من فوائده، إلا من فعل ذلك. وللعلماء في تصنيف الحديث طريقان، أجودهما: تصنيفه على الأبواب، وتخريجه على مسائل الفقه، فيذكر في كل باب ما حضره فيه. والطريق الثاني: تصنيفه على المسانيد، فيجمع في مسند كل صحابي جميع ما عنده من حديثه صحيحه وضعيفه، إلى أن قال:" ومما يعتنون به في التصنيف جمع الشيوخ...، ويجمعون التراجم... ويجمعون الأبواب[٢٢]".

وأخيراً في عصرنا الحاضر أفردوا له مصنفات مستقلة، وأول من صنف فيه – حسب علمي – هو أبو الفيض أحمد بن محمد بن الصديق الغماري في كتابه "حصول التفريج بأصول العزو والتخريج"[٢٣].

المطلب الثالث: فوائد علم التخريج:

للتخريج فوائد كثيرة نذكر منها ما يلي:

١) يمكننا التخريج من معرفة مكان وجود الحديث في المصادر الأصلية المسندة، حيث يشار في التخريج إلى اسم المخَرّج، ومُصنَّفه، ومكان وجود الحديث في هذا المصَنَّف وذلك بذكر اسم الكتاب، والباب، ورقم الحديث، والجزء والصفحة.

٢) التخريج يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالحكم على الحديث، فلا يتصور أن يحكم على حديث بدون تخريجه، فمن خلال التخريج نستطيع معرفة درجة الحديث وذلك كوروده في الصحيحين، أو من خلال الاطلاع على كلام الأئمة على الأحاديث التي أخرجوها؛ كقول الترمذي: هذا حديثٌ صحيحٌ، أو حسنٌ، أو غير ذلك.

٣) بالتخريج نستطيع أن نجمع طرق الحديث الواحد، وهذا يفيدنا في أمرين:

الأول: معرفة غرابة الحديث من شهرته.

الثاني: معرفة درجة الحديث من حيث الصحة والضعف؛ وذلك بمعرفة المتابعات والشواهد التي يمكن أن ترقي الحديث إلى رتبة أعلى.

٤) يفيدنا "علم التخريج" في الوقوف على العلل التي ترد في بعض الأحاديث، من زيادات أو شذوذ ونكارة. قال علي بن المديني (ت٢٣٤هـ): "الباب إذا لم تجمع طرقه، لم يتبين خطأه[٢٤]".

٥) كما أن للتخريج فوائد جمة في مباحث علوم الحديث الأخرى، فمن خلال تخريج الحديث وجمع طرقه نقف على تعيين المبهم، وتمييز المهمل، وتصريح المدلس بالسماع، وعلو الإسناد وغير ذلك من الفوائد.

---

[٢٢] النووي، الأمام محيي الدين أبو زكريا يحي بن شرف، إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق، تحقيق: عبدالباري فتح الله السلفي، (المدينة المنورة، مكتبة الإيمان، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م)، ج١، ص٥٢٣.

[٢٣] التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل، ص٨٨.

[٢٤] المقدمة في علوم الحديث، ص١٣٢.

eISBN 978-967-2122-81-4

المطلب الرابع: أشهر المصنفات في علم التخريج:

من أمثلة الكتب التي تخصصت في تخريج الأحاديث، كتاب "نصب الراية" للإمام الزيلعي (ت٧٦٢هـ)، وهو في تخريج كتاب "الهداية" لبرهان الدين المرغيناني الحنفي (ت٥٩٣هـ)، وهو من أشهر المتون الفقهية عند الحنفية.

وكذلك "البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير" للعلامة ابن الملقّن (ت٨٠٤هـ)، وكتاب "الشرح الكبير" هو للإمام أبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي (ت٦٢٣هـ)، وهو عبارة عن شرح لكتاب "الوجيز" للإمام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت٥٠٥هـ) وهو من أمهات الفقه عند الشافعية.

ومن الكتب أيضاً كتاب "التلخيص الحبير في تخريج أحاديث شرح الرافعي الكبير" – المذكور آنفاً – للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، وهو بكتابه هذا قد لخص كتاب شيخه العلامة ابن الملقّن المسمى بالبدر المنير، يقول ابن حجر في مقدّمة كتابه: "أما بعد، فقد وقفت على تخريج أحاديث "شرح الوجيز" للإمام أبي القاسم الرافعي، شكر الله سعيه لجماعة من المتأخرين، منهم القاضي عز الدين ابن جماعة، والإمام أبو أمامة ابن النقاش، والعلامة سراج الدين عمر بن علي الأنصاري – يعني ابن الملقن – والمفتي بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، وعند كل منهم ما ليس عند الآخر من الفوائد والزوائد[٢٥]".

وقد تخصص ابن حجر – رحمه الله – في التخريج، حتى أصبح فارساً لا يشق له غبار، فمن مؤلفاته في ذلك: "الدراية في تخريج أحاديث الهداية"، و"تخريج أحاديث تفسير الكشاف للزمخشري"، و"تخريج الأذكار" و"الأربعين النووية"، وكلاهما للنووي، و"تخريج أحاديث مختصر ابن الحاجب"، و"الاستدراك على العراقي في تخريج أحاديث إحياء علوم الدين".

ومن الكتب أيضاً كتاب "إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل" للعلامة الألباني، وهو تخريج موسع، خرج فيه كتاب "منار السبيل" للشيخ إبراهيم بن محمد بن ضويان، وكتاب "منار السبيل" عبارة عن شرح لكتاب دليل الطالب لمرعي الحنبلي (ت١٠٣٣هـ)، الذي يعتبر من المتون المهمة في الفقه الحنبلي.

والشيخ الألباني من أعلام هذا الفن، وصرف جُلّ وقته فيه، وصنف فيه عشرات المصنفات الواسعة النافعة، بل التخريج هو الطابع العام لكتبه، ومن أشهرها وأوسعها "السلسلة الصحيحة"، و"السلسلة الضعيفة"، و"صحيح سنن أبي داود (ت٢٧٥هـ)"، و"تمام المنة في تخريج أحاديث فقه السنة" للسيد سابق، و"نيل المرام بتخريج أحاديث الحلال والحرام" للقرضاوي، وغيرها.

وهكذا أصبح اصطلاح التخريج فيما بعد القرن السادس وإلى يومنا هذا علماً على عزو الأحاديث إلى مصادرها الأصلية وبيان موضعها فيها، وقد تم بفضل الله تخريج أكثر كتب السنة المنشورة، وهذا إن شاء الله من أسباب حفظ السنة وتقريبها بين يدي الأمة.

---

[٢٥] العسقلاني، الحافظ شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر، التلخيص الحبير، تحقيق: د. محمد الثاني بن عمر بن موسى، (الرياض، دار أضواء السلف، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م)، ج١، ص٣.

eISBN 978-967-2122-81-4

المبحث الثاني: مناهج المحدثين في التخريج، والعزو:

إن للمحدثين في التخريج والعزو مناهج متعددة، وقبل بيانها نؤكد على أن علم التخريج ككثير من العلوم له وجهان، هما:

أ – نظري:

وهو يتصل بالأسس والقواعد التي يقوم عليها هذا الفن، والوسائل والطرق التي بينها أئمة المحدثين نظرياً وعملياً لمن أراد الوصول إلى موضع الحديث في مصادره الأصلية وغير الأصلية؛ فمثلاً طرق التخريج، والمصنفات التي يتم التخريج منها بواسطتها وكيفية التعامل مع هذه المصادر، وصيغ العزو إليها، ووصف الأسانيد والمتون، ثم كيفية تدوين هذا الحديث الذي تم تخريجه وما الذي يلزم كتابته ويستحسن، كل ذلك وغيره من هذا القبيل.

ب – تطبيقي:

وهو البحث والتفتيش في مصادر السنة عن الحديث المراد تخريجه، ثم صياغة ما نصل إليه وفق القواعد والأسس المذكورة في الوجه النظري.

ومن المعلوم أن المصنفات في القواعد والأسس النظرية لعلم التخريج قليلة ومتأخرة، أما تطبيق التخريج فقد ازدانت به جل كتب المتون في السنة، بل قلما وجد محدث أو طالب حديث في القديم والحديث إلا مارس التخريج يوماً ما، لكن ما بين مقل ومكثر.

فهو في الحقيقة يتكون من مجموعة الوسائل والطرق التي يسلكها الباحث للوصول إلى موضع الحديث والأثر في المصنفات الحديثية، ثم صياغة ما وصل إليه صياغة صحيحة تدل القارئ بيسر على ذلك الموضع.

وتختلف مناهج المحدثين في التخريج والعزو بحسب اختلاف الأطوار التي مرت بهذا العلم، ومن الممكن أن نوجز هذه المناهج في المطالب الآتية:

المطلب الأول: مناهج المحدثين في تخريج الحديث:

عدّ العلماء لتخريج الحديث من بطون دواوين السنة طرقًا منها ما ذكره الدكتور الطحان في كتابه:

١) التخريج عن طريق معرفة راوي الحديث من الصحابة.

٢) التخريج عن طريق معرفة أول لفظ من متن الحديث.

٣) التخريج عن طريق معرفة لفظ بارز أو لا يكثر دورانه من أي جزء من متن الحديث.

٤) التخريج عن طريق معرفة موضوع الحديث، أو موضوع من موضوعاته إن كان يشمل عدداً من الموضوعات.

٥) التخريج عن طريق النظر في صفات خاصة في سند الحديث أو متنه[٢٦].

وهذه الطرق الخمسة ترجع إلى أمرين: أحدهما: ما يختص بسند الحديث، والآخر: ما يختص بمتنه.

[٢٦] أصول التخريج ودراسة الأسانيد، ص٣٧-٣٨.

eISBN 978-967-2122-81-4

أولاً: ما يختص بسند الحديث:

إذا عرف الباحث اسم الصحابي أو التابعي فمن دونه وهذا ما يسمى مخرج الحديث فيلزمه البحث في كتب المسانيد، وهي الكتب الحديثية التي صنفها مؤلفوها على أسماء الصحابة، أي بمعنى أنهم جمعوا أحاديث كل صحابي على حدة[٢٧]، بغض النظر عن صحة الحديث؛ كمسند الإمام أحمد (ت٢٤١هـ)، ومسند الحميدي (ت٢١٩هـ)، والطيالسي (ت٢٠٤هـ) وغيرها.

أو "**كتب الأطراف**" وهي التي تذكر طرف الحديث الدال على بقيته، مع جمع أسانيده إما على سبيل الاستيعاب، أو على جهة التقيد بكتب مخصوصة[٢٨]، وترتب حسب المسانيد مرتبة أسماء الصحابة على حروف المعجم، وكذا الرواة عنهم، والرواة عن الرواة إذا دعت الحاجة إليه ما عدا العشرة المبشرين بالجنة فإن أصحاب المسانيد في الغالب يقدمونهم على غيرهم، مثل: "تحفة الأشراف بمعرفة الأطرا"ف للمزي (ت٧٤٢هـ)، و"إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة" لابن حجر العسقلاني.

و"**المعاجم**"، والمعجم هو الكتاب التي تذكر فيه الأحاديث على ترتيب الشيوخ على حروف الهجاء[٢٩]؛ كمعجمي الطبراني (ت٣٦٠هـ) الأوسط والصغير، و"المعجم" لابن الأعرابي (ت٣٤٠هـ) وغيرها.

أو عن طريق "**كتب التراجم**" مثل: التاريخ الكبير للبخاري، والكامل لابن عدي (ت٣٦٥هـ)، والضعفاء الكبير للعقيلي (ت٣٢٢هـ) ونحوها ممن يروي الأحاديث بإسناده.

أو عرف الباحث مخارجه البلدانية فيبحث في الكتب التي ألفت عن العلماء والمحدثين في بلد معين، والواردين عليها من بلاد أخرى، مثل: طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها لأبي الشيخ عبدالله بن محمد بن جعفر بن حيان (ت٣٦٩هـ)، وذكر أخبار أصبهان لأبي نعيم الأصبهاني، وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي، وتاريخ دمشق لابن عساكر (ت٥٧١هـ).

أو عرف أن الحديث يدور على من رُمي بالوضع، فيبحث في الكتب المؤلفة في الضعفاء والمتروكين، والوضاعين وكتب الموضوعات، كالضعفاء والمتروكين للنسائي (ت٣٠٣هـ)، الموضوعات الكبرى لابن الجوزي (ت٥٩٧هـ) وغيرها.

وهكذا أن وجد في الإسناد راوٍ مبهم، أو أبٍ يروي عن ابنه، فيبحث في الكتب المصنفة في هذا النوع.

ومن المصادر المساعدة أيضًا "الجامع الكبير" أو "جمع الجوامع" للسيوطي، لا سيما القسم الثاني منه، الذي خصصه للأحاديث الفعلية، ورتبه على مسانيد الصحابة مقدمًا العشرة المبشرين بالجنة، ورتب البقية على حروف المعجم: الأسماء، ثم الكنى، ثم المبهمات، ثم النساء، ثم المراسيل في الآخر.

---

[٢٧] أصول التخريج ودراسة الأسانيد، ص٤٠.

[٢٨] الأعظمي، د. محمد ضياء الرحمن، معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد، (الرياض، دار أضواء السلف، ط٢، ١٤٢٥هـ) ص٤٠.

[٢٩] المرجع السابق، ص٤٣٥.

eISBN 978-967-2122-81-4

ثانيًا: ما يختص بمتن الحديث:

أما إذا عرف الباحث موضوع الحديث ومعناه فالبحث يكون في الكتب المرتبة على الموضوعات، وهي على نوعين:

النوع الأول: مصادر أصلية؛ أي التي تروي الأحاديث بأسانيدها.

النوع الثاني: مصادر غير أصلية، وهي التي تعزو الأحاديث إلى مصادرها الأصلية، ولا ترويها بأسانيدها.

أما النوع الأول من تلك المصادر التي يبحث فيها الباحث لتخريج الأحاديث، فهي إما شاملة لأكثر موضوعات الدين، أو تختص بالأبواب الفقهية وغيرها، وإما في موضوع معين كلي أو جزئي.

ومن أمثلة تلك المصادر:

أ. "كتب الجوامع": كصحيح البخاري، وصحيح مسلم، وجامع الترمذي، وغيرها من الكتب التي تشتمل على أكثر موضوعات الدين من حيث العقائد والأحكام والعبادات والسير والمناقب والآداب وغيرها.

ب. "الكتب التي تختص بالأبواب الفقهية": مثل كتب السنن، كسنن أبي داود، والنسائي، والترمذي وغيرها، أو كتب المصنفات؛ كمصنف عبد الرزاق الصنعاني(ت٢١١هـ)، ومصنف ابن أبي شيبة (ت٢٣٥هـ)، وكتب الموطآت وأشهرها: موطأ الإمام مالك بن أنس (ت١٧٩هـ).

ج. "الكتب التي ألفت في موضوع معين": ككتب الزهد، مثل: "الزهد" لابن المبارك (ت١٨١هـ)، والإمام أحمد بن حنبل، والبيهقي (ت٤٥٨هـ)، أو "كتب الآداب"؛ كـ: "الأدب المفرد" للبخاري، والأخلاق مثل: "أخلاق النبي صلى الله عليه وسلم" لأبي الشيخ، وكتب الترغيب والترهيب المسندة كـ"الترغيب والترهيب" لابن شاهين (ت٣٨٥هـ)، وكتب السنة في العقيدة؛ كـ"كتاب السنة" للأمام أحمد، و"السنة" لابن أبي عاصم (٢٨٧هـ)، و"كتاب التوحيد" لابن خزيمة (٣١١هـ)، وغيرها من الكتب المسندة.

أو كتب "الأجزاء الحديثية"؛ كـ: "جزء القراءة خلف الإمام" و"رفع اليدين في الصلاة" وكلاهما للبخاري.

أما النوع الثاني من تلك المصادر والتي ترتب الأحاديث على الموضوعات، والتي تعزو الأحاديث إلى مصادرها الأصلية ولا ترويها بأسانيدها فهي أيضًا على أنواع مختلفة منها:

١) كتب المجاميع وهي التي تجمع أحاديث عدة مصنفات؛ كـ:"جامع الأصول من أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم" لابن الأثير (ت٦٠٦هـ).
٢) كتب التخريج المتعلقة بالكتب الفقهية وكتب العقيدة وكتب الحديث غير المسندة وكتب التفسير والآداب والخلاق وغيرها.
٣) كتاب "مفتاح كنوز السنة" وهو فهرس لأربعة عشر كتاباً من مصادر السنة، وضعه المستشرق فنسك، وترجمه محمد فؤاد عبد الباقي.
٤) كتب الأحكام وهي الكتب المشتملة على أحاديث الأحكام فقط؛ كالأحكام الكبرى والصغرى للأشبيلي (ت٥٨١هـ).

eISBN 978-967-2122-81-4

٥) كتب الترغيب والترهيب غير المسندة؛ كالترغيب والترهيب للمنذري (ت٦٥٦هـ).

٦) كتب الفنون الأخرى، كتفسير السيوطي المسمى: "الدرر المنثور في تفسير الكتاب العزيز بالمأثور"، وكتابي "الرسالة" و"الأم" للإمام الشافعي (ت٢٠٤هـ).

ومما يختص بالمتن أيضًا:

ترتيب الأحاديث على حسب أوائلها وأطرافها، ومثالها: الجامع الكبير للسيوطي، والجامع الأزهر في حديث النبي الأنور لعبدالرؤوف المناوي.

أو كون الحديث مشهورًا، أي مشتهرًا على ألسنة الناس، كالمقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة للسخاوي، والدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة للسيوطي.

ويلتحق بهذا القسم المفاتيح والفهارس التي وضعت لمجموعة من الكتب، أو لكل كتاب بانفراد، أو ألحقت بآخر الكتب وهي كثيرة جدًا من أشهرها: المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي وهو فهرس لتسع مصادر من مصادر السنة وهي الكتب الستة ومسند أحمد بن حنبل وموطأ مالك وسنن الدارمي.

ألّفه لفيف من المستشرقين ونقله للعربية محمد فؤاد عبدالباقي.

ومن الفهارس التي وضعت لبعض الكتب بانفراد: فهرس لترتيب أحاديث صحيح مسلم لمحمد فؤاد عبدالباقي.

ولا يفوتني في نهاية هذا المطلب أن أثني على جهود العلماء في تيسير التخريج على المسلمين من خلال برامج الحاسب الآلي، والتي اختصرت كثيرًا من الجهد والوقت على الباحثين عن نصوص السنة، وتخريجها من كتبها الأصلية.

ومن أبرز هذه البرامج: مكتبة الحديث الشريف من إعداد شركة العريس ببيروت، وموسوعة الحديث الشريف لشركة صخر بالقاهرة، وبرنامج المحدث من تصميم وإصدار طلاب الحديث النبوي الشريف بواشنطن، وبرنامج الألفية للسنة النبوية وبرنامج الموسوعة الذهبية للحديث الشريف، وهما من إصدارات مركز إحياء التراث لأبحاث الحاسب الآلي بالأردن.

وكذلك التخريج عن طريق مواقع الشبكة العنكبوتية؛ كموقع الدرر السنية، والموسوعة الحديثية وغيرها من مواقع العلماء والمشايخ، جزاهم الله خير الجزاء.

المطلب الثاني: مناهج المحدثين في عزو الحديث:

وللمحدثين في عزو الحديث عدة طرق.

الطريقة الأولى: عزو الحديث إلى مصدره فقط بدون تفصيل:

ونعني بذلك أن يذكر المخرّج اسم الكتاب الذي ورد فيه الحديث بدون تحديد الموضع التفصيلي فيه، كالعزو إلى الصحيحين أو أحدهما، أو السنن أو غيرها.

eISBN 978-967-2122-81-4

مثال ذلك: قول الإمام البيهقي في سننه، عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم شرب لبناً فمضمض، وقال: «إن له دسماً»: "رواه البخاري في الصحيح عن أبي عاصم، ورواه مسلم من وجه آخر عن الأوزاعي(٣٠)".

وكذلك فعل البغوي (ت٥١٦هـ) في "شرح السنة"، فقال عن حديث كعب بن عجرة في النهي عن تشبيك اليدين عند الخروج إلى الصلاة: "رواه أبو عيسى – يعني الترمذي – عن قتيبة عن الليث عن ابن عجلان عن سعيد المقبري، عن رجل عن كعب(٣١)".

الطريقة الثانية: عزو الحديث إلى مصدره وإلى موضوع عام فيه:

ونعني بذلك أن يذكر المخرّج اسم الكتاب الذي ورد فيه الحديث، وموضع وردوه فيه؛ ككتاب الصلاة، والحج، أو أبواب الطهارة، والفضائل وغير ذلك.

وممن صنع ذلك الإمام المزي في مثل كتابه "تحفة الأشراف"، فمثلاً يسوق حديث ابن عباس رضي الله عنهما": بت عند خالتي ميمونة فتحدث النبي صلى الله عليه وسلم مع أهله ساعة ثم رقد.. الحديث، عزاه إلى: البخاري في التفسير، وفي الأدب، وفي التوحيد، عن سعيد بن أبي مريم، عن محمد بن جعفر، عن شريك عن كريب عنه، وإلى مسلم في الصلاة، عن أبي بكر بن إسحاق الصغاني، عن ابن أبي مريم، عن شريك، عن كريب، عنه رضي الله عنه(٣٢).

وهكذا يفعل الإمام الزيلعي رحمه الله في "نصب الراية" فتراه مثلاً يورد حديث النهي الوارد عن الانتفاع من الميتة بإهاب، ويقول: "رواه أصحاب السنن الأربعة من حديث الحكم بن عتيبة عن عبدالرحمن بن أبي ليلى عن عبدالله بن عكيم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كتب إلى جهينة قبل موته بشهر: «أن لا تنتفعوا من الميتة بإهابٍ ولا عصب»، انتهى. أخرجه النسائي في الذبائح، والباقون في اللباس، وقال الترمذي: حديث حسن(٣٣)".

---

٣٠) البيهقي، الإمام أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي، السنن الكبرى، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، (بيروت، ط٣، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م)، في كتاب الطهارة، باب المضمضة من شرب اللبن وغيره مما له دسومة، ج١، ص٢٤٧، (برقم: ٧٤٢)، والحديث عند البخاري في الصحيح، في كتاب الوضوء، باب هل يمضمض من اللبن، ص٦٤، (برقم:٢١١)، وعند مسلم في الصحيح، كتاب الحيض، باب نسخ الوضوء مما مست النار، ص١٥٧،(برقم: ٣٥٨).

٣١) البغوي، الإمام الحسين بن مسعود، شرح السنة، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ومحمد زهير الشاويش، (بيروت، المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م)، في كتاب الصلاة، باب الهدي في المشي إلى الصلاة، ج٢، ص٣٦١، (برقم: ٤٧٥)، والحديث عند الترمذي في الجامع، كتاب الصلاة، باب ما جاء في كراهية التشبيك بين الأصابع في الصلاة، ج١، ص٤١١، (برقم: ٣٨٧).

٣٢) المزي، الحافظ جمال الدين أبو الحجاج بوسف، تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، تحقيق: بشار عواد معروف، (بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٩م)، ج٤، ص٦٦٨، (برقم: ٦٣٥٥)، والحديث عند البخاري في الصحيح، كتاب التفسير، باب ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾، ص٨٦٧، (برقم: ٤٥٦٩)، وكتاب الأدب، باب رفع البصر إلى السماء، ص، ١١٩٦ (برقم: ٦٢١٥)، وكتاب التوحيد، باب ما جاء في تخليق السماوات والأرض وغيرها من الخلائق، ص١٤٢٢، (برقم: ٧٤٥٢)، ومسلم في الصحيح، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، ص٢٠٠، (برقم:٧٦٣).

٣٣) الزيلعي، جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف، نصب الراية لأحاديث الهداية، تحقيق: محمد عوامة، (جدة، دار القبلة للثقافة الإسلامية)، الحديث الأربعون، ج١، ص١٢٠، والحديث في سنن أبي داود، كتاب اللباس، باب في ما روى أن لا ينتفع بإهاب الميتة، ج٤، ص٢٣٩، (برقم: ٤١٢٨)، والترمذي في الجامع، كتاب اللباس، باب ما جاء في جلود الميتة إذا دبغت، ج٣، ص٤٤٣، (برقم:١٧٢٩)، والنسائي في السنن، كتاب الفرع والعتيرة، باب ما يدبغ به جلود الميتة، ص١٩٧، (برقم: ٤٢٦٠/٤٢٦١)، وابن ماجة في السنن، كتاب اللباس، باب من قال: لا ينتفع من الميتة بإهابٍ ولا عصب، ج٤، ص١٦٥، (برقم: ٣٦١٣).

eISBN 978-967-2122-81-4

الطريقة الثالثة: العزو التفصيلي:

ونعني بذلك أن يذكر المخرّج اسم المصَّنف الذي ورد فيه الحديث، وعنوان الكتاب والباب إن كان مبوباً، وزيادة على ذلك ذكر الجزء والصفحة ورقم الحديث؛ وذلك من باب التيسير والدقة؛ وهذا من مزيد خدمة السنة وتقريبها لعموم الأمة، وهذا النوع من التخريج ظهر حديثاً، وقلما تجد كتاباً مخرجاً في العصر الحاضر إلا وكان كذلك.

ولو نظرنا لهذه المراحل والطرق التي مر بها علم التخريج، لوجدنا أن هناك أسباباً متعددة ساعدت في حصول هذا التغير، ويمكن إجمال هذه الأسباب فيما يلي:

١) الضعف العلمي الذي أصاب الأمة في الفنون عموماً وفي علم الحديث خصوصاً، وأصبح هذا الضعف يزداد كلما ابتعدنا عن العهد النبوي وطالت الأسانيد، وتعددت الطرق وكثرت المصنفات، وتفرقت واختلفت مناهجها، فكان الأمر في البداية لا يحتاج إلا إلى ذكر متن الحديث أو طرفه، ثم يعرف السامع كيف يصل إلى إسناده وطرقه، وغالباً ما يستطيع الحكم عليه، ثم احتاج الناس إلى تحديد المصدر الذي أخرج فيه هذا الحديث كالصحيحين والسنن مثلاً، وحينئذ يستطيع السامع الوصول إليه داخل المصدر بيسر وسهولة؛ نظراً لقوة المعرفة بمناهج هذه المصنفات وطرق ترتيبها، وقد رأينا سابقاً كيف كان العزو في مرحلته الأولى إلى المصدر وحسب، كما صنع البيهقي والبغوي وغيرهما.

ثم ضعفت الهمم، فاحتاج الناس إلى تحديد أدق ومزيد تفصيل في العزو، حتى تضيق دائرة البحث والتفتيش والتحري، فاعتنى المخرجون بذكر عنوان الكتاب والباب، ثم تزايدت الحاجة حتى زادوا على ذلك بذكر الجزء والصفحة ورقم الحديث.

٢) التيسير على الأمة باختصار الطرق الموصلة إلى مواضع النصوص في دواوين السنة، حتى يتم توفير الوقت والجهد، ويصرف في مصالح أخرى.

٣) الاستفادة من تجارب الآخرين في كيفية ضبط النصوص، والتعامل معها، والوصول إليها.

المبحث الثالث: دراسة إسناد الحديث:

من المعلوم أن الغرض والثمرة من علم التخريج هو الوصول إلى الحكم على الحديث من حيث القبول أو الرد، ولا يمكن ذلك إلا بدراسة الحديث سندًا ومتنًا.

والباحث في علم التخريج يحتاج أولًا إلى معرفة مصادر الحديث وأماكن وجوده – وهذا ما تحدثنا عنه في المبحث الثاني– ومن الممكن أن يتدرب عليه الباحث إذا درس أصول وطرق التخريج ومارسها ممارسة عملية، ومن ثَّم يحتاج إلى معرفة الحكم على الحديث من خلال دراسة إسناده ومتنه، والنظر في طرقه، وهذه الخطوة مهمة جدًا؛ إذ ينبني عليها إثبات الأحكام الشرعية، لذا فلا يتأتى هذا الفن إلا لمن رزق الفهم في علم الجرح والتعديل.

eISBN 978-967-2122-81-4

وعلم الجرح والتعديل عالم في غاية من الصعوبة لا يسلكه إلا المتمرسون الذين وقفوا حياتهم لطلبه وتحصيله، كما قال الخطيب: "علمٌ لا يعلق إلا بمن وقف نفسه عليه، ولم يضم غيره من العلوم إليه[٣٤]".

وهو علمٌ وثيق الصلة بعلم التخريج، قال الدكتور بكر أبو زيد: "لما كانت أصول التخريج مرتبطةٌ بقواعد الجرح والتعديل ارتباط الروح بالبدن، وبينهما من التداخل والتلازم ما يقضي بسياقها في مكان واحد؛ إذ هي عمدة البحث في حال الراوي[٣٥]".

وسنتناول في هذا المبحث الحكم على الحديث من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: عرض الإسناد المراد تخريجه، ودراسة رواته:

وذلك بدءًا من شيخ المصنّف الذي أخرج الحديث، وحتى الوصول إلى الصحابي راوي الحديث، والبحث عن أحوال رجال الإسناد من حيث العدالة والضبط، والوقوف على المبهم منهم، وتعيين المهمل، وغير ذلك.

ولا يخفى على أحد صعوبة هذه الخطوة للباحث، لذا وجب على من اشتغل بهذا العلم أن يضع معرفة كتب هذا الفن نصب عينيه وإلا سيضيع وقته، ولن يصل إلى بغيته إلا بشق الأنفس.

فمثلاً إن كان الحديث في الكتب الستة فيرجع في ترجمة رجاله إلى الكتب التي تخصصت في تراجمهم؛ كـ: "تهذيب الكمال" للحافظ المزي، وإن كان الراوي من المتفق على توثيقهم أو تجريحهم فيرجع في ترجمته إلى كتب الثقات أو الضعفاء أو الكتب التي جمعت بينهم.

كما ينبغي أن لا يفوت الباحث النظر في الرواة المدلسين، والمختلطين، ومن عرف عنهم الإرسال، فينظر في تراجمهم إلى الكتب المعنية بترجمة هؤلاء الرجال.

كما يلزم الباحث في هذا الفن معرفة طبقات الرواة وتواريخ وفياتهم، وهذا مهمٌ جدًا لكي لا يقع في الخطأ، لأنه كثيرًا ما يتفق الرواة في الأسماء وأسماء الآباء، وفي أنسابهم وبلدانهم أحيانًا، وليس الفارق بينهم إلا طبقة، أحدهما متقدم والآخر متأخر، فيظن الباحث أن المراد في الإسناد المتقدم، بينما المقصود هو المتأخر أو العكس.

ومثال ذلك: سعد بن إبراهيم الزهري، أبو إسحاق القاضي، وهما اثنان قد اتفقا في الاسم واسم الأب، والكنية والنسب والشهرة والفارق بينهما الطبقة، فالأول: سعد بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف[٣٦]، والثاني: هو جده سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف[٣٧]، فيحصل الاختلاط بينهما.

ثم إن حال الرواة في الإسناد لا يخرج عن حالتين:

---

[٣٤] الخطيب البغدادي، الإمام أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، (تحقيق: د. محمود الطحان، (الرياض، مكتبة المعارف، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م)، ج٢، ص١٧٣.

[٣٥] التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل، ص١٦.

[٣٦] العسقلاني، الحافظ شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر، تقريب التهذيب، تحقيق: محمد عوامة، (حلب، دار الرشيد، ط٣، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م)، ص٢٣٠، (برقم: ٢٢٢٦) وقال: من التاسعة.

[٣٧] المرجع السابق، ص٢٣٠، (برقم: ٢٢٢٧) وقال: من الخامسة.

eISBN 978-967-2122-81-4

الحالة الأولى: أن يذكر الراوي بكامل اسمه، واسم أبيه، وجده، وكنيته، أو ذكر بلقبه الذي انفرد به، ففي مثل هذه الحالة يسهل الوصول إليه، ويبقى الإشكال في التمييز بينه وبين من اشترك معه فيما ذكر به.

فمثلاً: حميد بن قيس هما اثنان في طبقة واحدة، ويشتركان في بعض الشيوخ والتلاميذ، والفارق بينهما أن أحدهما مكي، والآخر أنصاري(٣٨). وأيضًا: إبراهيم بن عمر الصنعاني وهما اثنان، إلا أن أحدهما من صنعاء اليمن والآخر من صنعاء دمشق، فيميزان بالبلد، وكذا بالطبقة؛ لأن أحدهما من الطبقة العاشرة(٣٩) والآخر من السابعة(٤٠).

وكذا إسماعيل بن أبان الكوفي اثنان، أحدهما ثقة، والآخر متروك، والفارق بينهما النسب؛ لأن الوراق الأزدي ثقة(٤١)، والخياط الغنوي متروك(٤٢).

الحالة الثانية: أن يذكر الراوي في الإسناد مهملًا، أو مبهمًا:

والمهمل؛ كأن يروي الراوي عن شخصين متفقين في الاسم بدون معرفة الأب، أو متفقين في الاسم مع الأب، أو متفقين في الاسم واسم الأب واسم الجد مع الاتفاق في النسبة، ولم يتميز بما يخص كلاً منهما(٤٣)، مثل أن يقول الراوي: حدثنا حماد، أو حدثنا أبو عبدالله الحافظ، وكان الرواة يفعلون ذلك رغبةً في الاختصار لوضوح أمرهم عندهم.

والمبهم هو من أبهم اسمه ذكره في الإسناد(٤٤)؛ أي لم يذكر؛ كأن يقول الراوي: حدثني رجل، أو شيخ، أو امرأة ونحو ذلك.

والطريق إلى معرفتهما هو جمع الطرق وتتبعها، وتتتبع أقوال العلماء فيهم، بجانب النظر في شيوخهم وتلاميذهم، وطبقاتهم، والنظر في أسانيد المؤلف في أوائل كتابه؛ إذا أنهم ينسبون شيوخهم في أول الكتاب ثم يختصرون.

ولعل أقوى الطرق في تعيين عين الراوي المهمل أو المبهم هو جمع الطرق، فمتى عرف المبهم في السند ارتفعت جهالته وحكم بكونه ثقةً أو ضعيفًا، وعلى ضوء ذلك يحكم على الإسناد، وإن لم يعرف فلا يحتج به حتى يتبين أمره(٤٥).

---

٣٨) الرامهرمزي، القاضي الحسن بن عبدالرحمن، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب، (بيروت، دار الفكر، ط٣، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م)، ص٢٨١.

٣٩) تقريب التهذيب، ص٩٢، (برقم٢٢٣).

٤٠) المرجع السابق، ص٩٢، (برقم٢٢٤).

٤١) تقريب التهذيب، ص١٠٥، (برقم٤١٠).

٤٢) المرجع السابق، ص١٠٥، (برقم٤١١).

٤٣) الأعظمي، ضياء الرحمن، معجم مصطلحات الحديث ولطائف الإسناد، ص٥١٥.

٤٤) المرجع السابق، ص٣٣٨.

٤٥) الصنعاني، محمد بن إسماعيل، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، تحقيق: محمد محيي الدين، (مصر، مكتبة الخانجي، ط١، ١٣٦٦هـ)، ج٤، ص٣٠١.

eISBN 978-967-2122-81-4

وكذلك المهمل يعرف بجمع الطرق، أو تصريح بعض الأئمة، فيكون الحكم على حسب حاله توثيقًا أو تجريحًا.

أما إذا لم يتميز المهمل لاشتراكهما في الاسم والشيوخ والتلاميذ والطبقة، فإذا كان كلاهما ثقة؛ كالسفيانين – ابن عيينة والثوري–، والحمادين؛ كابن زيد وابن سلمة فلا يضر إهماله.

أما إذا كان أحدهما ثقة والآخر ضعيفًا فلا بد من التمييز بينهما، لتباين الحكم عليهما.

المطلب الثاني: التحقق من اتصال السند وعدم الانقطاع فيه:

والتحقق من اتصال السند وعدم الانقطاع فيه يعرف من عدة وجوه: كوجود هذا الإسناد في الصحيحين، أو أحدهما، أو بالتأكد من كتب التراجم التي تذكر شيوخ الراوي وتلاميذه على وجه الاستقصاء؛ ك: "تهذيب الكمال" للمزي، أو "تهذيب التهذيب" لابن حجر، أو باختصار؛ ك: "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ)، و"الثقات" لابن حبان (ت٣٥٤هـ).

ومراجعة كتب المراسيل لمعرفة إذا ما كان السند مرسلًا؛ ك: "المراسيل" لأبي داود، وأبي حاتم الرازي (ت٢٧٧هـ)، و"جامع التحصيل في أحكام المراسيل" للعلائي (ت٧٦١هـ).

وأيضًا مراجعة كتب المدلسين؛ ككتاب ابن حجر المسمى: "تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس"، و"التبيين لأسماء المدلسين" لبرهان الدين الحلبي (ت٨٤١هـ).

ومعرفة اتصال الإسناد من الأمور الصعبة إلا لمن جاهد في جمع طرق الحديث، ووقف على تصريح العلماء بذلك، وقد يخفى أمره مع ذلك على بعض العلماء من أهل الفن، ومن ذلك: حكم أبو عبد الله الحاكم (ت٤٠٥هـ) في المستدرك على حديث أبي قلابة (عبدالله بن زيد الجرمي) عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها فقال: "رواة هذا الحديث عن آخرهم ثقات على شرط الشيخين، ولم يخرجاه بهذا اللفظ"، وتعقبه الذهبي فقال: "قلت: فيه انقطاع[٤٦]".

والانقطاع حصل بين أبي قلابة وعائشة رضي الله عنها فلم يسمع منها، وإنما روايته عنها مرسلة[٤٧].

وذكر الشيخ الألباني أيضًا في "تمام المنة في التعليق على فقه السنة" عند قوله: "وعن عائشة قالت: كان قيام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الركعتين قبل صلاة الفجر قدر ما يقرأ فاتحة الكتاب.. الحديث"، وضعفه الألباني بهذا اللفظ للانقطاع وقال: "وبه أعله مُخَرِّجه الطحاوي؛ لأنه من رواية محمد بن سيرين عن عائشة ولم يسمع منها، كما قال أبو حاتم[٤٨]".

فيلزم التأكد من اتصال السند، ولا سيما فيمن وصفوا بكثرة الإرسال، أو التدليس ونحو ذلك.

---

[٤٦] النيسابوري، أبو عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم، المستدرك على الصحيحين، (القاهرة، دار الحرمين، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م)، ج١، ص١٠٩، (برقم: ١٧٣).

[٤٧] العسقلاني، الحافظ شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر، تهذيب التهذيب، اعتناء: إبراهيم الزيبق، وعادل مرشد،، بيروت، مؤسسة الرسالة، ج٢، ص٣٣٩.

[٤٨] الألباني: الشيخ محمد ناصر الدين، تمام المنة في التعليق على فقه السنة، (الرياض، دار الراية، ط٣، ١٤٠٩هـ)، ص٢٣٧.

eISBN 978-967-2122-81-4

المطلب الثالث: التحقق من سلامة الإسناد والمتن من الشذوذ، والعلة القادحة:

ونعني بالحديث الشاذ: ما رواه المقبول مخالفًا لمن هو أولى منه[٤٩].

ومن أمثلة الإعلال بالشذوذ: ما ذكره الشيخ الألباني معلقًا على مؤلف كتاب "فقه السنة" ما نصه: "وأما الاقتصار على ركعتين فقط (يعني قبل العصر)، فدليله عموم قوله صلى الله عليه وسلم: «بين كل أذانين صلاة».

قلت: خفي على المؤلف ما أخرجه أبو داود في "باب الصلاة قبل العصر"، ومن طريقه الضياء المقدسي في "المختارة" (١/١٨٧) عن علي رضي الله عنه: «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل العصر ركعتين».

وقد قال النووي في "المجموع" (٤/٨): "إسناده صحيح".

وأقول: هو كذلك لولا أنه شاذ بهذا اللفظ، والمحفوظ بلفظ: «أربع ركعات»، وبيانه في "ضعيف أبي داود" (٢٣٥)، "والروض النضير" (٦٩١) [٥٠].

وأما التحقق من نفي العلة القادحة فهو أيضًا من أهم الواجبات على الباحث. قال ابن الصلاح: "اعلم أن معرفة علم علل الحديث من أجلِّ علوم الحديث وأدقها، وأشرفها، وإنما يضطلع بذلك كل أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب، وهي – أي العلة– عبارة عن أسباب خفية غامضة قادحةٍ فيه. فالحديث المعلل: هو الحديث الذي اضطلع فيه على علةٍ تقدح في صحته، مع أن ظاهره السلامة منها[٥١]".

وقال الحافظ ابن حجر: "المعلل: وهو من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها، ولا يقوم به إلا من رزقه الله تعالى فهما ثاقبًا، وحفظًا واسعًا، ومعرفةً تامةً بمراتب الرواة، وملكةً قويةً بالأسانيد والمتون؛ ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل من أهل هذا الشأن: كعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، والبخاري، ويعقوب بن أبي شيبة، وأبي حاتم، وأبي زرعة، والدارقطني[٥٢]".

ولا يخفى أن العلل أقسام: منها ما هي قادحة – وهي العلة في الحقيقة–، ومنها ما ليست بقادحة، وهي أنواع: وتقع غالبًا في الإسناد وقليلًا في المتن، كرفع الموقوف، ووقف المرفوع، وإرسال الموصول، ووصل المنقطع، ودخول حديثٍ في حديث[٥٣].

قال الدكتور عبدالعزيز العثيم: "فالعلة التي تقع في الإسناد والمتن ستة أقسام:

١) العلة في السند تقدح في صحة السند والمتن جميعًا.

٢) العلة في السند تقدح في صحة السند من غير قدحٍ في المتن.

---

[٤٩] العسقلاني، الحافظ شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تحقيق: عبدالله بن ضيف الله الرحيلي، (الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م)، ص٨٥.

[٥٠] تمام المنة في التعليق على فقه السنة، ص٢٤١.

[٥١] المقدمة في علوم الحديث، ص١٣٠-١٣١.

[٥٢] نزهة النظر، ص١١٣-١١٤.

[٥٣] العثيم، عبدالعزيز بن عبدالرحمن، دراسة الأسانيد، (الرياض، ط١، ١٤١٩هـ)، ص١٤٦.

eISBN 978-967-2122-81-4

٣) العلة في السند لا تقدح في صحة السند ولا المتن.
٤) العلة في المتن تقدح فيه وفي السند.
٥) العلة في المتن تقدح فيه من غير قدحٍ في السند.
٦) العلة في المتن لا تقدح فيه ولا في السند[٥٤].

وبعد الانتهاء من جميع هذه المراحل، واتباع هذه الخطوات: وهي تحقق عدالة الرواة وضبطهم، وتحقق اتصال السند وعدم وجود انقطاع فيه، والسلامة من وجود الشذوذ والعلة القادحة في الحديث، نقطف ثمار القبول والحكم على الحديث بالصحة أو الحسن، وإذا اختل شرط من شروط القبول حكمنا بالضعف، وهذا من أهم ثمار التخريج وجمع الطرق.

الخاتمة:

يتبين مما سيق أن التخريج من أهم فروع علم الحديث، وقد ظهر لحاجة الناس إليه بعد أن انتشر الحديث وكثرت مصنفاته، ونوجز ما توصلنا إليه من النتائج في النقاط الآتية:

١) التخريج من أهم العلوم التي تربط الإنسان بدينه؛ لأنه يفتح القنوات والأبواب بين أفراد الأمة ونصوص السنة.
٢) أن التخريج له جانبان: نظري وعملي، والعملي أسبق إلى الظهور وأبرز وجوداً في الساحة الحديثية.
٣) كان للتخريج قديمًا يعنى بجمع الأحاديث من صدور الرجال المتفرقين في ثنايا الأمصار، وتمييزها وترتيبها وإبرازها للناس في المصنفات الحديثية، كالمسانيد، والصحاح، والسنن، والمصنفات، وغيرها.
٤) أن علم التخريج قد تطور، وأصبح فيه نوع من التفنن عند المحدثين، حيث وجهوه لزيادة توثيق نصوص تلك الدواوين السابقة من ناحية البحث عن طرق أخرى لها، حملت في ثناياها فوائد أخرى كوصل المنقطع وكشف المبهم وبيان المدلس وغيرها كثير.
٥) أن التخريج في الوقت الحاضر يركز على معنى العزو والدلالة على موضع الحديث في مصادره الحديثية، حيث استفاض هذا الاصطلاح واشتهر، وكثر المعتنون به، والمصنفات فيه، حتى أصبح هذا الوصف علماً على هذا المعنى.
٦) فن التخريج تعتمد المهارة به على طول الممارسة، والنظر في تخريج الأئمة، أكثر من الإلمام بقواعده النظرية.
٧) الجانب العملي للتخريج سبق الجانب النظري، حيث لا يعرف عن المحدثين من صنَّف كتاباً مستقلاً في قواعد وطرق التخريج مثل عصرنا الحاضر.
٨) طرق التخريج إجمالاً ترجع إلى طريقتين هما: تخريج الحديث بواسطة إسناده، وتخريج الحديث بواسطة متنه، ولا تعتبر إحدى الطريقتين هي الأسهل بإطلاق؛ لأن ذلك يتأثر ببعض الأحوال والقرائن.

---

[٥٤] دراسة الأسانيد، ص١٤٧.

eISBN 978-967-2122-81-4

وأخيراً: أوصي أخواني المسلمين بمزيد من العناية بسنة النبي صلى الله عليه وسلم، وتقديمها للناس بأيسر الطرق؛ وذلك من خلال ابتكار تطبيقات على الهواتف النقالة لتخريج الأحاديث النبوية، يشرف عليها المختصون من علماء الحديث، وذلك لخدمة لسنة المصطفى صلى الله عليه وسلم، والذب عنها.

فهرس المصادر والمراجع:

١) القرآن الكريم

٢) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الأفريقي، لسان العرب، بيروت، دار صادر.

٣) البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل الجعفي، الجامع الصحيح، اعتنى به: أبو صهيب الكرمي، الرياض، بيت الأفكار الدولية، عام ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٤) البغوي، الإمام الحسين بن مسعود، شرح السنة، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ومحمد زهير الشاويش، بيروت، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، عام ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٥) البقاعي، الدكتور علي بن نايف، تخريج الحديث الشريف، بيروت، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الثانية، عام١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

٦) البيهقي، الإمام أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي، السنن الكبرى، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، بيروت، الطبعة الثالثة، عام ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م. ٦. بكر بن عبدالله أبو زيد، التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل، الرياض، دار العاصمة، الطبعة الأولى، عام ١٤١٣هـ.

٧) الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سؤرة، الجامع، تحقيق: بشار عواد، بيروت، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، عام١٩٩٦م.

٨) الحموي، أبو عبدالله شهاب الدين ياقوت بن عبدالله، معجم البلدان، بيروت، دار صادر، عام ١٣٩٧هـ/١٩٩٣م.

٩) الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق: الدكتور/ محمود الطحان، الرياض، مكتبة المعارف، عام ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

١٠) الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، تحقيق: إبراهيم الدمياطي، ميت غمر، دار الهدى، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.

١١) الرامهرمزي، القاضي الحسن بن عبدالرحمن، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، تحقيق: الدكتور/ محمد عجاج الخطيب، بيروت، دار الفكر، الطبعة الثالثة، عام ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

١٢) الزاوي، الطاهر أحمد، ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة، بيروت، دار الفكر، الطبعة الثالثة.

١٣) الزيلعي، جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف، نصب الراية لأحاديث الهداية، تحقيق: محمد عوامة، جدة، دار القبلة للثقافة الإسلامية.

١٤) السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي، السنن، إعداد وتعليق: عزت الدعاس وعادل السيد، بيروت، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، عام ١٤١٨/ ١٩٩٧م.

١٥) السخاوي، أبو الخير شمس الدين، محمد بن عبدالرحمن الشافعي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، تحقيق: الدكتور/ عبدالكريم الخضير، و الدكتور/ محمد آل فهيد، الرياض، مكتبة دار المنهاج، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٦هـ.

١٦) السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر المصري، تدريب الراوي، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفريابي، الرياض، دار طيبة، الطبعة السادسة، عام ١٤٢٣هـ.

١٧) الشهرزوري، أبو عمرو عثمان بن عبدالرحمن المعروف بابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث، تعليق: أبو عبدالرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.

١٨) الصنعاني، محمد بن إسماعيل، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، تحقيق: محمد محيي الدين، مصر، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، عام ١٣٦٦هـ.

١٩) الطحان، الدكتور/ محمود بن أحمد، أصول التخريج ودراسة الأسانيد، الرياض، مكتبة المعارف، الطبعة الرابعة، عام ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.

٢٠) العثيم، الدكتور/ عبد العزيز بن عبدالرحمن، دراسة الأسانيد، الرياض، الطبعة الأولى، عام١٤١٩هـ.

٢١) العسقلاني، الحافظ شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر، التلخيص الحبير، تحقيق: د. محمد الثاني بن عمر بن موسى، الرياض، دار أضواء السلف، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

eISBN 978-967-2122-81-4

٢٢) العسقلاني، الحافظ شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر، تقريب التهذيب، تحقيق: محمد عوامة، حلب، دار الرشيد، الطبعة الثالثة، عام ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

٢٣) العسقلاني، الحافظ شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر، تهذيب التهذيب، تحقيق: إبراهيم الزيبق، وعادل مرشد، بيروت، مؤسسة الرسالة.

٢٤) العسقلاني، الحافظ شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تحقيق: عبدالله بن ضيف الله الرحيلي، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

٢٥) القزويني، أبو عبدالله محمد بن يزيد ابن ماجه، السنن، تحقيق: خليل مأمون شيحا، بيروت، دار المعرفة، الطبعة الأولى، عام ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

٢٦) القشيري، أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، اعتنى به: أبو صهيب الكرمي، الرياض، بيت الأفكار الدولية، عام ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٢٧) المزي، الحافظ جمال الدين أبو الحجاج بوسف، تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، تحقيق: بشار عواد معروف، بيروت، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، عام ١٩٩٩م.

٢٨) المناوي، العلامة محمد بن عبدالرؤوف، فيض القدير شرح الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير، ضبطه: أحمد عبدالسلام، بيروت، دار الكتب العلمية، طبعة عام ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

٢٩) النسائي، أبو عبدالرحمن، أحمد بن شعيب، السنن، تحقيق: مكتب تحقيق التراث الإسلامي، بيروت، دار المعرفة، طبعة عام ١٤٢٠هـ.

٣٠) النووي، محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف، إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق، تحقيق: عبدالباري فتح الله السلفي، المدينة المنورة، مكتبة الإيمان، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.

٣١) النيسابوري، أبو عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم، المستدرك على الصحيحين، القاهرة، دار الحرمين، الطبعة الأولى، عام ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

٣٢) اليحصبي، القاضي عياض بن موسى، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، تحقيق: السيد أحمد صقر، القاهرة، دار التراث، تونس، المكتبة العتيقة، الطبعة الأولى، عام ١٣٨٩هـ/١٩٧٠م.

٣٣) الأعظمي، الدكتور/ محمد ضياء الرحمن، معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد، الرياض، دار أضواء السلف، الطبعة الثانية، ١٤٢٥هـ.

٣٤) الألباني: الشيخ محمد ناصر الدين، تمام المنة في التعليق على فقه السنة، الرياض، دار الراية، الطبعة الثالثة، عام١٤٠٩هـ.

eISBN 978-967-2122-81-4